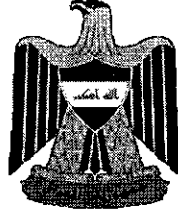


كو٧ ماري عيراق  
داد كاي بالآي نيٲٲٲيحابي



جمهورية العراق  
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٣٤/اتحادية/٢٠١٩

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠١٩/٧/٢ برئاسة القاضي السيد مدحت المحمود وعضوية القضاة السادة فاروق محمد السامي وجعفر ناصر حسين وأكرم طه محمد واكرم احمد بابان ومحمد صائب النقشبندي وعبود صالح التميمي وميخائيل شمشون قس كوركيس وحسين عباس أبو التمن المأذونين بالقضاء بأسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

المدعي : مازن عبد الواحد خلف مكية - وكيله المحاميان محمد مجيد الساعدي

واحمد مازن عبد الواحد مكيه.

المدعى عليهما : ١. رئيس الجمهورية/اضافة لوظيفته - وكيله المستشار القانوني احمد سريح.

٢. رئيس مجلس النواب/اضافة لوظيفته - وكيله الموظفان الحقوقيان

المدير سالم طه ياسين والمستشار القانوني هيثم ماجد سالم.

#### الادعاء:

ادعى وكيل المدعي أمام المحكمة الاتحادية العليا في الدعوى المرقمة (٣٤/اتحادية/٢٠١٩) بأن المادة (٣) من قانون المحكمة الاتحادية العليا الصادر بموجب الامر رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٥ قد خالفت وعارضت احكام الدستور لسنة ٢٠٠٥ ، وعلى اسس واسباب طلبا الحكم بعدم دستوريته وفي الجلسة المؤرخة ٢٠١٩/٥/٢١ حصر المدعي دعواه بالطعن في المادة (٢) من قانون مجلس القضاء الاعلى وبالقانون برمته وذهب المدعي الى ان المادة (٢) من قانون مجلس القضاء الاعلى تعد مادة تأسس عليها هيكلية مجلس القضاء الاعلى فإن مخالفتها للمواد الدستورية يجعل من قانون مجلس القضاء الاعلى برمته مخالفاً للنصوص الدستورية لأن جميع المواد الاخرى لا تعد عاملة وفاعلة في حال تعطيل تلك المادة وستكون امام فراغ تشريعي لذلك طلبا من المحكمة الاتحادية العليا الحكم بعدم دستورية المادة (٢) من قانون مجلس القضاء الاعلى وكذلك الحكم بعدم دستورية القانون

كو<sup>٧</sup>مارى عيراق  
داد كاي بالآي ئيتتياحادي

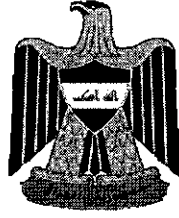


جمهورية العراق  
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٣٤/اتحادية/٢٠١٩

بمجمله والتوصية الى مجلس النواب للإسراع بتشريع قانون يكون منسجم واحكام الدستور وتحميل المدعى عليهما الرسوم والمصاريف واتعاب المحاماة. واجاب وكيل المدعى عليه الاول بلائحته المقدمة الى المحكمة في ٢٠١٩/٤/١٤ طالبا رد الدعوى من جهة الخصومة استناداً الى المادة (٤) من قانون المرافعات المدنية المعدل لأن موكله لم يقم بتشريع القانون مع تحميل المدعي كافة المصاريف واتعاب المحاماة . واجاب وكيل المدعى عليه الثاني بموجب لائحتهما الجوابية المؤرخة في ٢٠١٩/٤/١٤ بأن المدعي لم يبين المصلحة والحالة المباشرة المؤثرة في المركز القانوني او المالي او الاجتماعي لموكله في دعواه كما ان وكيل المدعي يطلب من المحكمة الاتحادية العليا الحكم بعدم دستورية المادة (٢) من قانون مجلس القضاء الاعلى بأكمله علماً بأن المحكمة سبق لها ان فصلت في الدعوى المرقمة (١٣٦/اتحادية/٢٠١٧) وموحدتها (١٣٧/اتحادية/٢٠١٧) إذ قضت برد الطعن بالمادة (٢) من قانون مجلس القضاء الاعلى رقم (٤٥) لسنة ٢٠١٧ لذا طلبا رد الدعوى مع تحميل المدعي مصاريفها واتعاب المحاماة . عينت المحكمة موعداً للمرافعة وفي اليوم المعين تشكلت المحكمة وحضر وكيل المدعي ووكيل المدعى عليه الاول رئيس الجمهورية المستشار القانوني احمد سريح وحضر وكيل المدعى عليه الثاني رئيس مجلس النواب المستشار القانوني هيثم ماجد ويوشر بالمرافعة الحضورية والغلبية كرر وكيل المدعي ما جاء في عريضة الدعوى وطلب الحكم ، بعد حصرها ، بعدم دستورية المادة (٢) من قانون مجلس القضاء الاعلى رقم (٤٥) لسنة ٢٠١٧ وكذلك الحكم بعدم دستورية القانون ككل والتوصية الى مجلس النواب بتشريع قانون ينسجم مع الدستور واجاب وكيل المدعى عليه الاول مكرراً ما ورد في لائحته الجوابية وطلب الحكم بموجبها ومن ثم رد الدعوى بالنسبة الى موكله من جهة عدم توجه الخصومة . واجاب وكيل المدعى عليه الثاني مكرراً ما ورد في لائحته الجوابية وطالبا رد الدعوى لاسباب الواردة فيها مع تحميل المدعي كافة المصاريف والاتعاب وكلف وكيل المدعى عليه الثاني بالاجابة على ما نسب من مخالفات في المادة (٢) من القانون للمواد الدستورية في عريضة الدعوى وهي (١ ، ٣ ، ١٤ ، ١٦ ،

كو<sup>٧</sup>مارى عيراق  
داد كاي بالآي نيئتياحي

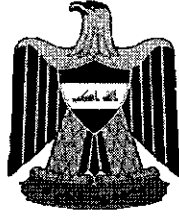


جمهورية العراق  
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٣٤/اتحادية/٢٠١٩

٥٩ ، ١١٦ ، ١١٧ ، ١٢٥) من الدستور كما كلف وكيل المدعي باثبات مخالفة المدعى عليه الثاني لاحكام المادة (٥٩) من الدستور بعدم تحقق نصاب الحضور وعدم تحقق نصاب التصويت خلال تشريع قانون مجلس القضاء الاعلى رقم (٤٥) لسنة ٢٠١٧ ولوحظ ان رئيس مجلس القضاء الاعلى قدم طلباً مؤرخاً في ٢٠١٩/٦/١٦ للدخول في الدعوى شخصاً ثالثاً تدخلاً اختصاصياً لكون موضوعها يخص مجلس القضاء الاعلى وطلب وكيل المدعي رد الطلب لأن الطعن الوارد في الدعوى يخص جانبين فيهما مخالفة دستورية ولا علاقة لمجلس القضاء الاعلى بذلك ، وجدت المحكمة مقبولة الطلب في الدخول الى الدعوى اختصاصياً الى جانب المدعى عليهما وذلك استناداً لاحكام المادة (٦٩) من قانون المرافعات المدنية وحضر عنه وكيله القاضي والمشرف القضائي حيدر علي نوري بموجب وكالته العامة عن رئيس المجلس المرقمة (٦٢٤٥) في (٢٠١٩/٦/١٦) والموظف الحقوقي عصام فاضل ودفع الرسم القانوني عن الدعوى وفق الاصول ، وقدم وكيل المدعى عليه الثاني رئيس مجلس النواب لائحة جوابية مؤرخة في (٢٠١٩/٦/١٥) وارفق بها محضر الجلسة التي جرى فيها التصويت على قانون مجلس القضاء موضوع الطعن وكذلك قرص تسجيل لمحضر الجلسة ، وثبتت المحكمة طلبات وكيل المدعي في محضر الجلسة المؤرخة (٢٠١٩/٦/١٧) وطلب وكيل الشخص الثالث رد الدعوى لأنه ليس للمدعي مصلحة في اقامتها وأن المحكمة الاتحادية العليا سبق وأن بتت في دستورية المادة (٢) من قانون مجلس القضاء الاعلى وكلفت المحكمة وكيل المدعي بيان دفعاته عما استجد في جلسة المرافعة (٢٠١٩/٦/١٧) وأن وكيل المدعي قدما لائحة جوابية مؤرخة في (٢٠١٩/٦/٢٧) اطلع عليها وكلاء اطراف الدعوى افاد وكيل الشخص الثالث أن ما ورد في اللائحة لا تتعلق بالدعوى وليس لديها سند من الدستور وكرر طلبه برد الدعوى ولوحظ أن وكيل رئيس مجلس النواب قدما محضر الجلسة المؤرخة (٢٠١٧/١/١٢) مع قائمة بتواقيع النواب الحاضرين فيها حسب اسمائهم بموجب الكتاب المرقم (١ / ٩ / ١٠١) في ٢٠١٩/٥/٢٨ كذلك قدما قرصاً لمحضر الجلسة وقد اطلع وكيل المدعي وأنها أيدا أن هذه هي المحاضر المتعلقة

كو<sup>٧</sup>مارى عيراق  
داد كاي بالآي نييتيحاى



جمهورية العراق  
المحكمة الاتحادية العليا

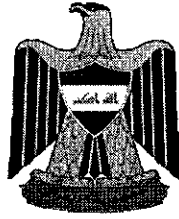
العدد: ٣٤/اتحادية/٢٠١٩

بجلسة التصويت على قانون مجلس القضاء الاعلى رقم (٤٥) لسنة ٢٠١٧ وذكر فيه عدد الحضور (٢٢٧) وعدد المصوتين على مشروع القانون (١٨٨) نائب وقد عقب وكيلا المدعي على ما ورد في المحضر ان النائب السابق محمد كون والنائبة عالية نصيف قدما دعوى كان هو الوكيل فيها وقد اعترض على عدم تحقق النصاب وان الدعوى اطلقت قبل المرافعة فيها، وكان ذلك بطلب من مجلس القضاء الاعلى الى المدعي محمد كون وقد ثبت اعترضه اثناء الجلسة النيابية اما بصدد القرص فأنهما لم يطلبنا تفرغته وتحليله. اما بالنسبة لبقية الطلبات التي اوردها المدعي فإنه يذهب الى طلبه الآخر بالمقارنة بين مشروع القانون الذي ارسل من مجلس القضاء الاعلى والذي ارسل من مجلس الوزراء والقانون الذي شرع وهدفه من ذلك هو اثبات ان مجلس الوزراء اجري تغييرات على مشروع القانون وهذا ليس من صلاحيته واطاف أنه يتمسك ببقية الدفوع التي ابداهها في عريضة الدعوى واللائحة التوضيحية. وكرر وكيل المدعى عليه الاول طلباته برد الدعوى لعدم توجه الخصومة الى موكله . واجاب وكيلا المدعى عليه الثاني رئيس مجلس النواب مكررين ما ورد في اللوائح الجوابية المقدمة الى المحكمة الموقرة ، واجاب وكيلا الشخص الثالث انهما يكرران ما ورد في لوائحهم الجوابية وانهما يؤكدان على اقرار وكيلا المدعي بصحة المحاضر المقدمة وعدم طلبهما تحليل القرص وبذا فإن نصاب الجلسة التي حصل فيها التصويت على قانون مجلس القضاء الاعلى تم بشكل قانوني اما بقية الطلبات فليس فيها ما يثبت مخالفة الدستور. ولدى التدقيق وجد أن الدعوى اصبحت مستكملة لاسباب الحكم لذا قررت المحكمة افهام ختام المرافعة وافهم قرار الحكم علناً في الجلسة.

#### قرار الحكم :

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد أن المدعي وبعدم حصر دعواه بالطعن بعدم دستورية المادة (٢) من قانون مجلس القضاء الاعلى رقم (٤٥) لسنة ٢٠١٧ ثم بالقانون برمته مدعياً عدم دستوريته بالكامل وقد اورد عدة مواد من الدستور سبق ذكرها في حيثيات هذا الحكم ولدى تدقيق طعونته من خلال الجلسات ومن خلال دفع

كو<sup>٧</sup>مارى عيراق  
داد كاي بالآي نيتتياحادي



جمهورية العراق  
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٣٤/اتحادية/٢٠١٩

المدعى عليهما اضافة لوظيفتهما وعلى لسان وكلائهم ودفع الشخص الثالث على لسان وكيليه ، وجد أن الطعن بعدم دستورية المادة (٢) من قانون مجلس القضاء الاعلى سبق أن قضت فيه المحكمة الاتحادية العليا في الدعوى المرقمة (١٣٦/اتحادية/٢٠١٧) وموحدتها الدعوى المرقمة (١٣٧/اتحادية/٢٠١٧) في ٢٠١٨/٢/٥ لذا لا موجب لصدور حكم جديد فيها أستناد للمادة (٩٤) من الدستور اما بالنسبة لبقية الطعون فقد انصبت على عدم تحقق النصاب القانوني في جلسة مجلس النواب المؤرخة ٢٠١٧/١/١٢ التي تم فيها تشريع قانون مجلس القضاء الاعلى وقد تمت دراسة هذا الدفع في ضوء محضر الجلسة المذكورة وفي ضوء القوائم باسماء النواب الحاضرين فيها وتوافقهم التي قدمها وكيل المدعى عليه رئيس مجلس النواب مع القرص الذي جلبه وكيل المدعى عليه الثاني رئيس مجلس النواب ووجدت منها بعدما أيد وكيل المدعى صحتها وعدم الحاجة الى تفريغ القرص وتحليله المقدم من وكيل المدعى عليه رئيس مجلس النواب ، لذا يكون الطعن هذا غير مستند الى سبب من الدستور والقانون اما بالنسبة للطعن بحصول متغيرات في مشروع القانون ، فلم يرد اعتراض عليها من مجلس القضاء الاعلى وكذلك من مجلس الوزراء لذا يكون التحقيق فيها من غير هاتين الجهتين لا سند له من القانون والدستور ، وبالنسبة الى بقية الطعون فإن المواد الدستورية التي أوردها المدعى فلا تنطبق ولا تسعف للحكم بعدم دستورتها وتشكل خيارات تشريعية يخرج اختصاص المحكمة الاتحادية العليا المنصوص عليه في المادة (٩٣) من الدستور والمادة (٤) من قانونها في الاستجابة اليها . وحيث قد اكملت المحكمة تحقيقاتها في الدعوى اعلنت ختام المرافعة فيها وأفهم قرار الحكم وفق القانون. وبناء على ما تقدم قررت المحكمة الاتحادية العليا ما يأتي :

اولاً - رد دعوى المدعى عن المدعى عليه رئيس الجمهورية/أضافة لوظيفته لعدم صحة توجيه الخصومة اليه وفقاً لما أورده وكيله في دفعات تتفق وأحكام الدستور والقانون.

ثانياً - رد الدعوى المدعى بالنسبة للطعون التي أوردها في عريضة دعواه وفي اللوائح

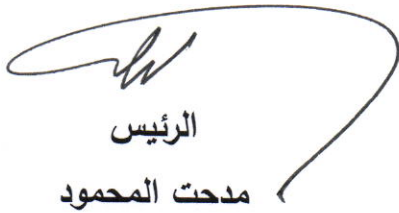
كو<sup>٧</sup>مارى عيراق  
داد كاي بالآي ئيتتياحي

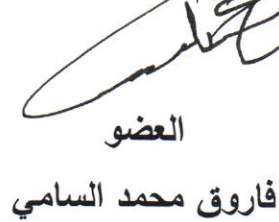


جمهورية العراق  
المحكمة الاتحادية العليا

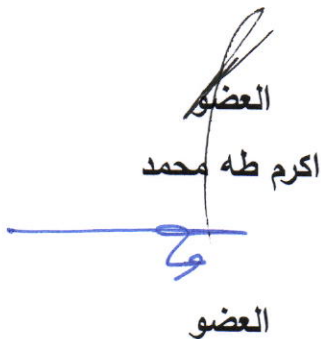
العدد: ٣٤/اتحادية/٢٠١٩

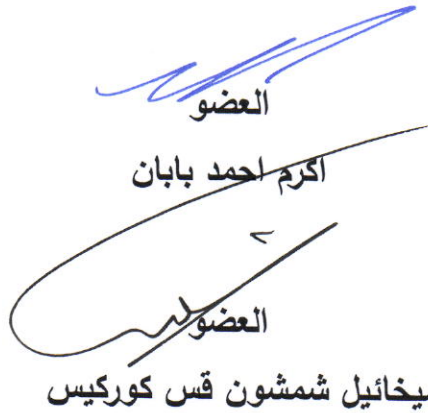
اللاحقة لها والتي سبق الفصل بها بالرد في دعاوى سابقا ورد ذكرها آنفاً وذلك أستناداً لأحكام المادة (٩٤) من الدستور والمادة (١٠٥) من قانون الاثبات رقم (١٠٧) لسنة ١٩٧٩ .  
ثالثاً - رد دعوى المدعي بالنسبة للطعن بعدم تحقق نصاب حضور النواب في جلسة مجلس النواب رقم (٢) لسنة ٢٠١٧ التي تم فيها تشريع قانون مجلس القضاء الاعلى رقم (٤٥) لسنة ٢٠١٧ المؤرخة ٢٠١٧/١/١٢ . بعد ان تأيد للمحكمة من خلال تدقيق محاضر الجلسة وقوائم توقييع النواب الحاضرين فيها تحقق النصاب المطلوب وفق المادة (٥٩) من الدستور. وقد أيد وكيل المدعي صحة محضر الجلسة وقوائم توقييع النواب الحاضرين فيها وعدم الحاجة الى تحليل قرص تصويرها وتفريغها.  
رابعاً - تحميل المدعي المصاريف وأتعاب محاماة وكلاء المدعى عليهما والشخص الثالث ومقدارها مئة الف دينار توزع بينهم وفقاً للقانون . صدر قرار الحكم بالاتفاق باتاً أستناداً للمادة (٩٤) من الدستور والمادة (٥) من قانون المحكمة الاتحادية العليا رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٥ وأفهم علناً في الجلسة بتاريخ ٢٠١٩/٧/٢ .

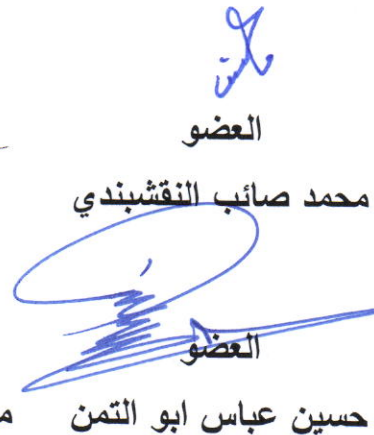
  
الرئيس  
مدحت المحمود

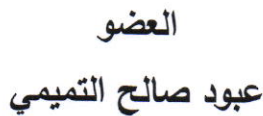
  
العضو  
فاروق محمد السامي

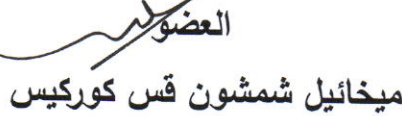
  
العضو  
جعفر فاضل حسين

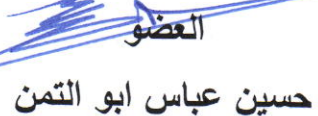
  
العضو  
اكريم طه محمد

  
العضو  
اكريم احمد بابان

  
العضو  
محمد صائب النقشبندي

  
العضو  
عبود صالح التميمي

  
العضو  
ميخائيل شمشون قس كوركيس

  
العضو  
حسين عباس ابو التمن